

ما أيسر تحصيل الجواب بعد المشوار الذي أمضيناه !.

ابن تيمية يدعو لإثارة هذا السؤال حين يقول: لا تُسلم أن الإمامية أخذوا مذهبهم من أهل البيت، فإنّ الثابت عن عليّ عليه السلام وأئمة أهل البيت من إثبات الصفات والقدّر وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر، وغير ذلك من المسائل كلّها يناقض مذهب الرافضة ^(١) !.

هكذا قال، ابتداءً بذكر الإمامية ثمّ ختم بذكر الرافضة !.

فإن كان يريد بالرافضة تلك الفرق من الباطنية والغلاة، فلم يزد عن قول الإمامية فيهم شيئاً.

وإن كان يُريد بهم الإمامية بالذات الذين افتتح الكلام بذكرهم، فتلك دعوى عرفت عنها الكثير من رجل قضيت معه تلك الفصول الطويلة يعيب فيها على الشيعة اقتداءهم بأئمة أهل البيت ويطعن بهؤلاء الأئمة ويرفع من خصومهم !.

فمن هم أئمة أهل البيت الذين عناهم ؟.

أهم آل أبي سفيان وآل مروان الذين كافع فيهم كفاحاً مريراً وكذب فيهم أحاديث النبي الكريم ﷺ، وكذب حتى من شهد له بالصدق والعلم والأمانة ؟.

إن كان هؤلاء هم أهل البيت فقد صدق والله وما عدا الحق في قوله، فما أشدّ ولاءه لهم وما أبعد الإمامية عنهم !.

وإن كان أئمة أهل البيت هم الشعبي والزهري اللذين عَصَّ على أحاديثهم بالنواجذ لما رأى أمانتهم لبني أمية، فقد صدق أيضاً وقال حقاً !.

وإن كان أئمة أهل البيت هم الأوزاعي وعبدالقادر الجيلي اللذين أخذ عنهما عقائده في الصفات، فهو على الحق الذي لا ينازعه فيه أحد !.

أما إذا كان أئمة أهل البيت هم عليّ وبنوه كما ذكر في حديثه فقد كشف لك عن حقيقة دينه ومعتقدده ..

أليس أهل البيت هؤلاء هم الذين عاب على الشيعة تقديمهم، فقال : إن فكرة تقديم آل الرسول هي من أثر الجاهلية، ومن عقائد اليهود ؟ !.

أليس أئمة أهل البيت هم الذين كذب بفضائلهم وجادل فيها كل ذلك الجدال ؟ !.

أليسوا هم الذين استنقل ذكر واحدٍ منهم وهو يعدّ أولياء الله الذين ظهرت لهم الكرامات المشهودة، حتى أحصى نحو أربعين رجلاً ولم يذكر فيهم رجلاً واحداً من أهل البيت ؟ !^(١).

أليس أول أئمة أهل البيت هو عليّ بن أبي طالب الذي قال فيه ابن تيمية : ليس في الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الفقهاء من يرجع إليه بفقهِ ؟ !.

أليس منهم الحسن والحسين سبطي رسول الله اللذين هدر ابن تيمية دمهما واعتذر لقاتليهما ؟ !.

(١) انظر كتابه : (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) : ١٤١ - ١٤٨.

هذا، وابن تيمية يقول: «على المسلمين موالاة أهل البيت» فما هو معنى المعادة إذن حين يكون الولاء على هذه الطريقة؟!.

أوليس رابع أئمة أهل البيت هو عليّ بن الحسين زين العابدين، والمعروف أيضاً بالسجاد؟! فإذا أخذ عنه ابن تيمية؟! لقد جاء إلى أشهر ما تواتر عنه فكذب فيه، فقال: وعليّ بن الحسين كثير من أهل العلم والوعاظ كانوا يدعون بالأدعية المأثورة في صحيفة عليّ بن الحسين، وإن كان أكثرها كذباً على عليّ بن الحسين! ^(١).

كذب بها لا من جهة أسانيدها، ولكن لأنه رآها تخالف عقيدته في الصفات والقدّر، وفي الخلافة والنفيل، فلا بُدَّ أن تكون كذباً حتى لو صحّت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونزل بتصديقها القرآن!!.

ثمّ كان بعده الإمام محمد الباقر، الذي بقر العلوم بقراً فسّمى الباقر، فما هي منزلته عند ابن تيمية؟!.

ابتدأ أولاً بإنكار حديث سلام النبيّ عليه وتسميته إتياء بالباقر ^(٢). وهذا الحديث أخرجه الذهبي عن الحسين بن عليّ (عليه السلام) مرةً، وعن جابر بن عبد الله الأنصاري مرةً، فحديث الإمام الحسين رواه جعفر الصادق عن أبيه الباقر عن جدّه الحسين (عليه السلام)، وحديث جابر رواه أبان بن تغلب عن محمد الباقر عن جابر ^(٣).

وثبت هذا أيضاً عن زيد بن عليّ، وقد ردّه عليّ هشام بن عبد الملك حين نال من الباقر (عليه السلام) ^(٤).

(١) منهاج السنة ٣: ٢٠٩.

(٢) منهاج السنة ٢: ١٢٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٠٤.

(٤) عيون الأخبار لابن قتيبة ١: ٢١٢.

فهذا أول ما عنده في الإمام الباقر ! وبعده قال : الزهري من أقران الباقر ، وهو عند الناس أعلم منه !^(١) .

فإذا كان (الناس) هم أولياء دار الخلافة فلا شك في هذا ، ولماذا لا يقدم الزهري وهو صاحب شرطة بني أمية ؟! ولم يزل مع عبد الملك وأولاده : هشام وسليمان ويزيد ، ثم استعمله يزيد على القضاء^(٢) .

وإن كان الناس هم أهل العلم فتلك دعوى فضحت صاحبها ، وإليك نقلاً موجزاً عن نفر من أهل العلم في الزهري :

— سئل يحيى بن معين : الأعمش خير أم الزهري ؟ .

فقال : برئت منه إن كان مثل الزهري ، إنه كان يعمل لبني أمية والأعمش بجانب للسلطان ، ورع^(٣) .

— قال خارجة بن مصعب : قدمت على الزهري وهو صاحب شرطة بني أمية ، فرأيت يركب وفي يده حرباً وبين يديه الناس وفي أيديهم الكافركوبات^(٤) ، فقلت : قُبَّحَ الله ذا من علم .

فلم أسمع منه^(٥) .

(١) منهاج السنة ٢ : ١٢٣ ، ومثله في (١) : ٢٣٠ .

(٢) وفيات الأعيان ٣ : ٣٧١ .

(٣) معرفة علوم الحديث : ٥٤ ، والأعمش واحد من تلامذة الباقر ورواه حديثه .

(٤) صيغة جمع معربة للكلمة الفارسية (كافر كوب) المركبة من (كافر) و (كوب) وتعني : قرع الكافر ؛ وهي آلة كانت في الأصل معدة لمحاربة الكفار .

(٥) ميزان الاعتدال (١) : ٦٢٥ ، وانظر ترجمة الزهري في كتاب (جهاد الإمام السجاد : ٢٦٩) للسيد محمّد رضا الحسيني النجاشي .

فهذا هو الزهري، برئ منه قوم، وقوم قبحوه، وبعد فهو معدود في مَنْ كان ينال من علي عليه السلام ^(١)، كيف لا وهو صاحب شرطة بني أمية؟ وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق» فهذه أحسن حال الزهري عند الله وعند عباده الصالحين! أَيْضَلْ مَنْ هذه حاله على الإمام الباقر، باقر العلوم الذي ملأ الدنيا حديثاً وفقهاً وهو مع ذلك أشرف أهل الأرض في زمانه وأعلامهم فضلاً ومنزلةً؟!

وعلى هذا النحو مضى مع سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام منكراً لفضلهم، منتقياً من منزلتهم، مجادلاً في أحاديثهم جدال المعاندين..

فحين يذكر ابن المطهر حديث الامام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام في صباه، في جوابه لأبي حنيفة في بعض الآداب وفي القدر: قال أبو حنيفة: دخلت المدينة فأتيت جعفر بن محمد فسلمت عليه وخرجت من عنده فرأيت ابنه موسى في دهليز قاعداً في مكتب له وهو صبي صغير السن، فقلت له: يا غلام، أين يحدث الغريب عندكم إذا أراد ذلك؟.

فنظر إلي ثم قال: يا شيخ، اجتنب شطوط الأنهار ومسقط الثمار وفي الزال وأفنية الدور والطرق النافذة والمساجد، وارفع وضع بعد ذلك حيث شئت.

قال: فلما سمعت هذا القول منه كبّل في عيني وعظم في قلبي، فقلت له: جعلت فداك، ممن المعصية؟.

فنظر إلي ثم قال: اجلس حتى أخبرك، فجلست بين يديه، فقال: إن المعصية لا بد أن تكون من العبد أو من خالقه أو منها جميعاً، فإن كانت من الله تعالى فهو

أعدل وأنصف من أن يظلم عبده ويأخذه بما لم يفعله، وإن كانت منها فهو شريكه والقوي أولى بإنصاف عبده الضعيف، وإن كانت من العبد وحده فعليه وقع الأمر، وإليه توجه النهي، وله حق الثواب وعليه العقاب ووجب له الجنة أو النار.

قال أبو حنيفة: فلما سمعتُ ذلك قلتُ: ﴿ ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(١).

فهذا الكلام حين يقوله الإمام موسى الكاظم عليه السلام في صباه، فيدهش له أبو حنيفة فيقول: ذرية بعضها من بعض! ترى ابن تيمية يضيق بهذا صدىً فيعلق قائلاً: إن هذا الكلام يعرفه صبيان المعتزلة!!^(٢).

لقد أذهله ما غاظه من ذكر أهل البيت فطعن على أبي حنيفة قبل طعنه على الإمام الكاظم عليه السلام، فصبيان المعتزلة على قوله هذا أعلم من أبي حنيفة!.

وحين يذكر ابن المطهر حديث الإمام الجواد محمد بن علي الرضا عليه السلام وهو في الثامنة من عمره، في مجلس المأمون، قال: اجتمع بعض الفقهاء ومعهم قاضي القضاة يحيى بن أكثم عند المأمون ليفحصوا أبا جعفر محمد الجواد عليه السلام في مجلسه، فاستأذن يحيى بن أكثم الخليفة المأمون أن يسأل، فأذن له، فقال يحيى: ما تقول في محرم قتل صيداً؟.

فقال الإمام الجواد عليه السلام: قَتَلَهُ فِي حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ؟ عَالِماً كَانَ أَوْ جَاهِلاً؟ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَاً؟ حَرّاً كَانَ الْمُحْرَم أَمْ عَبْدًا؟ صَغِيرًا كَانَ أَمْ كَبِيرًا؟ مُبْتَدئًا أَمْ مُعِيدًا؟ مِنْ ذَوَاتِ الطَّيْرِ كَانَ الصَّيْد أَمْ مِنْ غَيْرِهَا؟ مِنْ صَغَارِ الصَّيْد أَمْ مِنْ كِبَارِهَا؟ مُصْرّاً عَلَى مَا فَعَلَ أَوْ نَادِماً؟ بِاللَّيْلِ فِي وَكْرِهَا أَمْ بِالنَّهَارِ عِيَانًا؟ مُحْرَماً لِلْعِمْرَةِ أَوْ مُفْرَداً لِلْحَجِّ؟.

(١) رَوَاهُ الشَّيْخُ الْمَقِيدُ فِي (الْفُصُولِ الْمُخْتَارَةِ) ١: ٤٥، وَالشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى فِي (الْأُمَالِي) ١: الْمَجْلِسُ الْعَاشِرُ.

(٢) مِنْهَاجُ السُّنَّةِ ٢: ٢٤.

فتحير يحيى بن أكرم وانقطع^(١).

فذلك الحديث الذي أفحم فيه يحيى بن أكرم فقيه القصر العبّاسي ومن معه من الفقهاء، يستشيط له ابن تيمية غيظاً فيجادل فيه جداً أهون ما يقال فيه أنّه يخرج من ساحة العلماء إلى ساحة عشاق المراء^(٢).

وهو في كلّ هذا يُثبت (ولاءه) اللامحدود لأهل البيت (عليهم السلام) !

أما اسم الإمام الصادق فيقفز عن ذكره ويروغ عنه لو اذاً لعلمه أنّه قد عاصره أوّل رجلين من أئمة المذاهب الأربعة: أبو حنيفة ومالك، وأنّ الرجلين لم يبلغا ما بلغه علماً وفضلاً وهيبَةً، وقول أبي حنيفة فيه: «ما رأيت أفقه ولا أعلم من جعفر الصادق» قول مشهور لا يستطيع أن يخفيه !

وهو مع هذا كلّهُ يقول: مَنْ عَدَلَ عن نقل الأُصْدَق عن الأَعْلَم إلى نقل الأكذب عن المرجوح كان مصاباً في دينه أو عقله أو كليهما !^(٣).

فحين اجتمع جعفر الصادق وأبو حنيفة ومالك، لم عدلت عن الأَعْلَم إلى المرجوح، هل لأنك لم تجد أحداً من أهل الصدق نقل أحاديث ذلك الأَعْلَم ؟! فيا لها من شهادةٍ إذن على صدود هذه الأئمة عن معدن العلم من أهل بيت النبوة !

إن كان هؤلاء هم أئمة أهل البيت الذين لم يرجع إليهم الشيخ في فقه ولا تفسير، ولا نقل حديثاً واحداً من أحاديثهم في الصفات أو القدر أو التفضيل، فقد ذبح نفسه وأظهر الحجّة لخصمه، ومن شهد على نفسه فقد كفاك ..

(١) رواه المسعودي في إثبات الوصية: ١٨٩، والشيخ المفيد في الإرشاد: ٢: ٢٨٣.

(٢) منهاج السنة ٢: ١٢٧.

(٣) منهاج السنة ١: ٢٣٢.